11 ديسمبر 2024

أزمة ديون تونس: نحو إصلاح الهيكلة المالية العالمية وإطار أممي شامل لحل مستدام

تمثل خدمة الدين عبئاً ثقيلًا على ميزانية الدولة التونسية وضغطًا على نفقاتها الاجتماعية، خصوصًا وأن حصة خدمة الدين وصلت إلى مستوى غير مسبوق، حيث بلغت 32% من ميزانية الدولة للسنة المالية 2024[1]. رغم أن الحكومة تتوقع انخفاض خدمة الدين العمومي متوسط وطويل الأمد في سنة 2025 بنسبة 1.1% مقارنة بسنة 2024، أي بتخفيض يعادل حوالي 276 مليون دينار، إلا أن المبلغ الإجمالي للخدمة سيظل مرتفعًا، حيث من المتوقع أن يصل إلى 24.6 مليار دينار [2].

يبقى مستوى الديون التونسية مرتفعًا، وتكابد الدولة من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الممولين، متجاهلةً في ذلك التكلفة الاجتماعية لهذه الديون. حيث يتم تسديد هذه الديون على حساب النفقات الاجتماعية ونفقات الاستثمار، مما يستهلك الجزء الأكبر من الميزانية. بحسب المعطيات الراهنة يبدو أن تونس ستظل تعاني من إجهاد الديون، حتى وإن لم تكن مهددة بالتخلف عن السداد اذ تستمر الدولة في مواجهة تحديات صعبة خاصة في تسديد الديون الخارجية. من هنا تأتي أهمية الإضاءة على مسألة إدارة الدين العام في تونس وهو ما تتطرق له هذه الورقة بالرجوع إلى المبادرات العالمية في مجال إصلاح الدين العام.

طرأت بعض التغيرات في الخطاب السياسي حول مسألة إدارة الديون من ناحية طرح خيار التعويل على الذات. يقوم هذا الخيار على آلية تمويل الدين الخارجي من خلال استخدام احتياطات العملة الأجنبية مع الالتجاء إلى إصدار سندات جديدة من البنك المركزي كحل للخروج من هذه الازمة، إلا أنه لا توجد أي تحركات ملموسة نحو المطالبة بإعادة هيكلة الديون أو إلغائها ارتكازاً إلى عدة مبادرات عالمية طالبت بذلك. تعد مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين" (DSSI)" التابعة لمجموعة العشرين، والتي تأسست إثر ازمة كوفيد 19. أحد هذه المبادرات. كما اقترحت منظمات المجتمع المدني ودعماً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 317/68 " إقامة إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"[3]

محددات لجوء تونس إلى مبادرات إعادة هيكلة الدين:

أوضح تقرير أصدرته مؤسسة "مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط" أن إعادة هيكلة الدين الخارجي لن تكون فعّالة بشكل كبير في التخفيف من عبء الديون التونسية، ذلك أن جزءًا كبيرًا من الديون الخارجية مرتبط بجهات دائنة متعددة الأطراف لا تقبل عادة بإعادة التفاوض حول الدين[4]. إلا أن حوالي 20% من ديون تونس هي ديون ثنائية، مما يفتح الباب أمام إمكانية التفاوض مع دول بعينها لتحقيق تخفيف في عبء الديون.

من جهة اخرى، تظل المشكلة الأبرز أن الهيكلة المالية العالمية لا تحتوي على آلية شاملة وفعالة لإعادة هيكلة الديون السيادية. مبادرات تخفيف الديون الحالية التي يقودها الدائنون من بلدان الشمال ليست فعالة، وغير شاملة. كما أن "مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين" (DSSI)" التابعة لمجموعة العشرين [5] تفتقر إلى آليات تنفيذ قوية أو حوافز للدائنين للمشاركة. ذلك لكونها طوعية وغير ملزمة مما جعلها غير فعالة في تحقيق هدف تخفيف عبء الديون كما أنها تركز بشكل أساسي على الدائنين الثنائيين الرسميين ولا تتطلب مشاركة الدائنين من القطاع الخاص[6]

كما تضمن تقرير بعنوان "حل أسوأ أزمة ديون عالمية على الإطلاق. هل حان وقت المبادرة النوردية؟" عدة توصيات لتخفيف شامل للديون، مع تمويل جديد لدعم أهداف التنمية المستدامة والحد من أخطار أزمات الديون في المستقبل[7] وفقًا لهذا التقرير، يجب أن يتوفر النفاذ لآليات تخفيف عبء الديون بشكل شامل للدول من جميع مستويات الدخل والمناطق، وأن يتم تصميمه خصيصًا لتلبية احتياجاتها. تتمثل هذه الآليات في خيارات الاعفاء من الديون، كالتنازل عن جزء من أصل الدين أو خفض معدل الفائدة أو دمج عدة قروض في قرض واحد منخفض الفائدة ويتم اللجوء اليه عادة لتحسب الإفلاس. كما يدعو التقرير إلى تنفيذ هذه الإجراءات بسرعة لتقليص خدمة الدين إلى أقل من 15% من إيرادات الميزانية، مع ضمان وقف فوري للمدفوعات عندما يتقدم

المراجع

1. المرصد التونسي للاقتصاد (جويلية 2024) قراءة الملحق عدد 7 لقانون المالية لسنة 2024 حول الدين العمومي رسوم توضحية
2. وكالة تونس افريقيا للانباء (نوفمبر 2024) " تونس تتوقع انخفاض خدمة الدين العمومي بنسبة 1ر1 بالمائة العام المقبل - تقرير الميزان الاقتصادي 2025
3. United Nations General Assembly. (2014, September 9). Resolution on sovereign debt restructuring adopted by General Assembly establishes multilateral framework for countries to emerge from financial commitments (GA/11542). Department of Public Information, News and Media Division.
4. المؤدب، ح.، & عرفة، ن. (2024، 19 جانفي). من المشقّة إلى التهميش: التأثير الجيوسياسي للإخفاقات الاقتصادية الهيكلية في مصر وتونس ولبنان. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
5. Hinz, L. (2024, July 15). Sovereign debt restructuring and the G20 Common Framework: Real or symbolic progress? Florence School of Banking and Finance.
6. Martin, M., & Waddock, D. (2024, June). Resolving the worst ever global debt crisis: Time for an ambitious initiative? Development Finance.
7. Elliott, L. (2024, 22 juillet). Developing countries face worst debt crisis in history, study shows. The Guardian

الكاتبة : أماني بن سيك علي

CC BY NC SA

أي بلد بطلب لتخفيف عبء الديون، بالإضافة إلى توفير حماية قانونية للمدينين ضد المماطلة والدعاوى القضائية. رغم هذه التوصيات الهامة، يشير التقرير إلى أن التدابير الحالية لتخفيف عبء الديون ليست كافية، وأن هناك حاجة إلى برنامج شامل يضم جميع الدائنين ويشمل إمكانية إلغاء جزء من الديون.

من هنا تظهر الحاجة إلى حل دائم، كما اقترحته منظمات المجتمع المدني نحو إقامة إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"، الذي يتمثل في إنشاء آلية مؤسسية تحت رعاية الأمم المتحدة، كما يجب ان يتضمن إطار إعادة التفاوض ثلاث مراحل رئيسية: إعادة التفاوض الطوعي، الوساطة، والتحكيم، مع تحديد أجل لكل مرحلة. رغم الإمكانية القانونية لهذه الآلية، فإنها تتطلب مفاوضات طويلة ومعقدة. تعتبر الأمم المتحدة إطارًا منقحًا ينظم هذه العمليات بشكل أكثر وضوحًا، ويحدد إطارًا زمنيًا أقصر لإعادة الهيكلة، ويعتمد تعليق مدفوعات الديون خلال فترة المفاوضات، مع وضع قواعد واضحة لضمان مشاركة الدائنين من القطاع الخاص. كما يجب أن يشمل أي اتفاق لتسوية الديون ضمانات لما بعد إعادة الهيكلة، مثل آجال استحقاق جديدة وأسعار فائدة منقحة، وقد يتطلب الأمر خفضًا فعليًا للديون.

في الختام، تبقى تونس في مواجهة تحديات معقدة فيما يخص إدارة ديونها، كما لا تبذل جهود كافية لمساندة المبادرات الجنوبية والإقليمية للمناداة بضرورة تخفيف عبء الديون. اذ يجب أن تتبنى استراتيجية شاملة تتضمن إعادة هيكلة الديون بشكل فعّال وتطوير سياسات مالية تأخذ في الاعتبار الأولويات الاجتماعية والتنموية. من دون هذه التحركات الجادة، ستظل البلاد تحت رحمة نظام مالي عالمي يفرض على دول الجنوب عبئًا ثقيلًا يؤثر على استقرارها ورفاه شعوبها.

CC BY NC SA